الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية ـ التركية حتى عام 1975

م. د. عصام نجم الشاوي

جامعة ميسان-

كلية التربية

المقدمـــة :

تشغل دراسة العلاقات السياسية أو الاقتصادية بين أية دولتين من دول العالم حيزاً مهماً من تاريخ تلك الدولتين، ولاسيما إذا كانت تلك الدول أو بعض منها ذا ثقل سياسي أو عسكري كبير، فضلاً عن الموقع الجغرافي الذي يزيد من أهمية تلك الدول. لذا فان هذه الدراسة تكتسب أهمية لأنها تحاول استقراء العلاقات بين دولتين تحالفتا على مختلف الصعد، وبخاصة العسكرية منها، بين احد قطبي السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدولة التركية الحديثة وريثة الدولة العثمانية ذات الموقع الستراتيجي المجاور للقطب المهم الآخر، الاتحاد السوفيتي (سابقاً) في فترة ما تزال بعض إحداثها تتوضح مع الزمن، وما زالت النتائج تتبلور مع توضيح تلك الأحداث التي لازالت تتفاعل حتى الساعة.

إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة التركية قد ازدادت رسوخاً بعد الحرب العالمية الثانية كونها بنيت على المصالح المتبادلة وحاجة كل واحدة للأخرى على وفق الظروف التي شكلت عاملاً مهما لهذا التقارب وقتذاك. إن التحالف قد تم بين دولة كبيرة من حيث الإمكانيات السياسية والاقتصادي ة والعسكرية من جهة، وبين دولة مهمة ذات موقع جغرافي غير إنها تفتقر لمثل هذه الإمكانيات. لذا فان تحالفهما الوثيق قد جاء على تصور تبناه الطرفان بسبب الحاجة المتبادلة بينهما، وان تأثرت العلاقات بينهما سلباً في بعض الأحيان بسبب الظروف الدولية السائدة آنذاك وارتباط كل منهما بالمتغيرات السياسية على الساحة الدولية، وحاجة الولايات المتحدة لإيجاد نوع من التوازن بين مختلف الأطراف التي ترتبط بعلاقات معها سواء من داخل حلف شمال الأطلسي أم من خارجه، الأمر الذي ينسحب سلباً في بعض الأحيان على العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، لاسيما عندما يتعلق ببعض الدول المهمة وفق الرؤيا الأمريكية، مثلما حدث خلال النزاع التركي-اليوناني حول قبرص عام 1974. إن الإلمام بالعلاقات الأمريكية-التركية حتى عام 1975، أمراً يكاد يحمل نوعاً من الصعوبة

بسبب طول المدة التاريخية وتشابك هذه العلاقة وتفرعها، غير إننا بذلنا جهداً وأفرغنا وسعاً في التوصل إلى الإطار العام لهذه العلاقة ودراسة الجوانب المهمة منها والاطلاع على بعض المعلومات التي حاول الباحث من خلالها استقراء هذه العلاقة وتأثيرها على الطرفين المذكورين.

((المبحث الأول))
الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية-التركية
حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تتبع والتي كانت السمة المميزة لها ما عرف بنهج وسياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الأوربية(1). وقد أرسى دعائم هذه السياسة الرؤساء الأوائل لها. إذ حذر الرئيس الأمريكي جورج واشنطن (1789-1797)، الأمريكيين من مخاطر الدخول في التحالفات الدولية التي كانت تطبع الحياة السياسية في تلك المرحلة من التاريخ، وان جوهر ما يعنيه هو تحريم التدخل في شؤون الدول الأوربية، التي جعلت من سياسة الأحلاف أمراً ضرورياً لمقومات سياستها الخارجية آنذاك. أما الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون فقد أكد أن السياسة الأمريكية تستند على مبدأين رئيسيين هما عدم التورط بأي شكل من الإشكال في الصراعات الأوربية، أما الثاني فقد ركز على عدم السماح لأوربا بالتدخل في شؤون الجانب الثاني من المحيط الأطلسي (2). وهي إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة ودول قارة أمريكا الجنوبية.

وعلى وفق ذلك أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو (1817-1825) في الثاني من كانون الثاني 1823 مبدأه الذي عرف باسمه والذي نص على إن أمريكا للأمريكيين، وقد جسد ذلك بالقول ما نصه " إن حروب الدول الأوربية تعني تلك الدول بشكل خاص، وإننا لن نتدخل فيما مطلقاً، لأن ذلك من سياستنا التي تم تبنيها في المراحل الأولى ولم تتغير، وقد تمثلت في عدم التدخل في الأوضاع الداخلية لأياً من تلك الدول "(3).

وكان الهدف الأساس الذي انصب عليه مبدأ مونرو، إلى منع الدول الأوربية من التدخل في شؤون الأمريكيتين بهدف الانتفاع من ما تحتويه كنوز وخامات وثروات طبيعية هائلة(4)، بل إن الأمر وصل حد التلويح باستخدام القوة ضد الدول الأوربية التي من الممكن أن تجعل من الأمريكيتين ميداناً للتنافس بينها وبين تلك الدول. إذ عدّه الرئيس مونرو بأنه عملاً غير ودي حيال الولايات المتحدة الأمريكية نفسها(5).

وعلى ما يبدو إن الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة بعد الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) وهي تتبع سياسة ارتكزت فيها على عقيدة انعزالية عن

العالم، من دون أن يعني ذلك الانقطاع التام عن العالم الخارجي، أي إنها التزمت جانب الحياد إزاء التطورات العالمية (6).

ومما تقدم يمكننا أن نشير إلى إن الإستراتيجية الأمريكية آنذاك كانت تميل إلى ما يلي :-

١. العزلة في علاقاتها بالعالم خارج نطاق إطارها القاري، لكنها كانت عزلة غير تامة، والدليل على ذلك نشاطاتها الدبلوماسية والخيرية في منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهادي لحماية المصالح الأمريكية هناك.
٢. هدفت الولايات المتحدة من وراء هذه الإستراتيجية تحقيق مصالحها القومية في وقت كانت تخشى فيه تدخل الدول الأوربية في شؤون القارة الأمريكية.
٣. كما إنها لا تريد نقل الصراع إلى داخل أراضيها، في وقت كانت معظم الدول الأوربية في صراع مع الدولة العثمانية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها لم يكن لها أي نشاط تجاري أو استعماري في الدولة العثمانية، فضلاً عن المناطق المجاورة لها مقارنة ببعض الدول الأوربية ولاسيما كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا نظراً لتأخرها في مجال التطور الرأسمالي وانشغالها في إحكام سيطرتها على بلدان أمريكا اللاتينية(7)، فضلاً عن ذلك فان الولايات المتحدة لم تهتم بالدولة العثمانية، وذلك بسبب بعدها الجغرافي وعدم تطور وسائل النقل(8).

وهكذا فالولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج من عزلتها وتبدي اهتماماً بدول العالم الآخر في مختلف قاراته إلا للدافع الاقتصادي وهي حقيقة مرتبطة بالنظام الاقتصادي وحقيقة التوسع الرأسمالي، ولعل ما يعزز هذا الرأي بعد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نهضة صناعية مع بداية القرن التاسع عشر وزيادة الرأسمالية الصناعية، إذ ارتفع الإنتاج الأمريكي مما رتب فائضاً فيه عجزت عن استيعابه الأسواق المحلية الأمريكية بحيث قفزت إلى المركز الأول في الإنتاج الصناعي في عام 1894، وبلغ إنتاجها الصناعي في هذا العام ضعف إنتاج بريطانيا ونصف إنتاج القارة الأوربية، بعد أن كانت تحتل المركز الخامس في الإنتاج الصناعي عام 1840(9).

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا إن النمو والتطور الاقتصادي لا يحصل بمعزل عن التطورات الخارجية، أي إن سياسة العزلة لا تتناسب وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق ازدهار تجاري وتقدم اقتصادي وصناعي متطور إلا في حالة الانفتاح على العالم الخارجي.

وبناءً على ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة علاقات مع الدولة العثمانية وذلك بإرسال الرئيس الأمريكي اندرو جاكسون بعثة برئاسة (جارلس أند) للتفاوض مع الحكومة العثمانية بهدف التوصل إلى عقد اتفاق بينهما، وفعلاً أثمرت الجهود في السابع من آبار 1830 في عقد معاهدة حدّدت هيكل العلاقات

بين البلدّين، وقد منحت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية حق الدولة الأكثر حظوة في الدولة العثمانية، إذ أكدت المادة الاولى من المعاهدة على رفع غبار الدولة العثمانية عند توجههم إلى أقاليم وموانئ الولايات المتحدة، أو من تلك الموانئ للدول الأخرى ضرائباً كمركية ورسوماً أخرى مماثلة كتلك التي تدفع من قبل الدول الأكثر رعاية وعند توجه التجار الأمريكان إلى الدولة العثمانية فإنهم سيدفعون الضرائب والرسوم نفسها التي تدفع من قبل تجار الدول الصديقة للدولة العثمانية التي تتمتع بنظام الامتيازات الأجنبية، في حين تضمنت المادة الثانية على تعيين موظفين قنصليين في كلتا الدولتين، بينما أكدت المادة الرابعة على انه إذا ما حدث نزاع قضائي بين رعايا الدولة العثمانية ومواطنين أمريكان فإنهم لا يحاكمون إلا بحضور مترجم أمريكي، أما إذا قام أمريكي بجناية فانه يحاكم من قبل قناصلهم ويعاقبون على هذه الجناية وأكدت المادة السابعة على حرية مرور السفن الأمريكية في المياه الإقليمية العثمانية، أما المادة التاسعة فقد نصت على ضرورة تقديم المساعدة والحماية لسفن الدولتين المتعاقدتين في حالة تعرضهما إلى الغرق أو أي خطر آخر (10).

وفي شباط من عام 1831 تم التصديق على المعاهدة (11). وقد تم تعيين (ديفيد بورتر) في نيسان من العام نفسه قائماً بالأعمال في استانبول وقد رقيّ في آذار 1839 إلى درجة سفير (12)، بينما عَينت الحكومة العثمانية أول قنصل لها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1856، كما تم تعيين (بليك بك) سفير مفوض للدولة العثمانية في واشنطن (13) .

أثارت الحرب الأهلية الأمريكية مخاوف وقلق السلطان العثماني عبد العزيز (1861-1876) وخشي من تطوراتها وكان يحدوه الأمل بوضع حداً لها والحفاظ على وحدة الأراضي الأمريكية وعودة الأمن والسلام بين أبناء الشعب الأمريكي، وقد اتضحت هذه الأمنيات التي أبداها السلطان المذكور من خلال التقرير الذي رفعه (ادوارد جوي موريس) سفير الولايات المتحدة في الأستانة عام 1861 إلى (وليم سيوارد) وزير الخارجية الأمريكية(14).

وفي المقابل ازداد الاهتمام الأمريكي بالأوضاع العثمانية في فترة المذابح الارمنية (1894-1896)، إذ أرسلت الحكومة الأمريكية قسم من سفنها الحربية بقيادة الأدميرال (كولبي جيستر) لحماية أرواح المبشرين الأمريكان والحصول على التعويضات بسبب الخسائر التي لحقت بمؤسساتهم من جراء تلك المذابح، وبالفعل فقد نجح الأدميرال الأمريكي في المهمة التي أرسل من اجلها، إذ وافقت الحكومة العثمانية على تسديد مبلغ قيمته 95 ألف دولار لأولئك المبشرين (15).

وفي مطلع القرن العشرين أخذت السياسة الأمريكية منحى جديد، وظهرت إلى الوجود مفاهيم أمريكية طُرحت لأول مرة، وعلى النقيض تماماً من سياسة العزلة التي كانت السمة المميزة لها، وذلك بإتباعها سياسة عرفت بـ (الباب

المفتوح) وان زمن العزلة قد مضى دون رجعة وان سياستها الجديدة تصب في خدمة مصالحها الإستراتيجية، وخير دليل على ذلك ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي (ودرو ولسون) ما نصه "أن الولايات المتحدة الأمريكية بلغت مرحلة النضوج المتكامل وقد ولت أيام عزلتها من غير رجعة....إمامنا ينفتح عهد جديد وعلى ما يبدو فان علينا وحدنا من الآن قيادة العالم" (16).

وفي بداية عام 1914تقدم الرئيس الأمريكي (ودرو ولسون) بعقيدة فريدة بقوله " إن الأمن الأمريكي لا يتجرد من امن جميع البشرية، فهذا واجب أمريكا، مجابهة الاعتداء حيثما وجد " (17).

تركت سنوات الحرب العالمية الأولى بصماتها الواضحة في العلاقات بين الطرفين، إذ أثار القرار العثماني بإلغاء الامتيازات الأجنبية حفيظة الولايات المتحدة والذي صدر في تشرين الأول 1914، مما دفعها للاحتجاج لدى الباب العالي، يضاف إلى ما تقدم التصريحات التي أدلى بها السفير العثماني في واشنطن حينما قارن بين معاملة بلاده للأقليات الخاضعة لها ومعاملة الولايات المتحدة للعصاة الفلبينيين والزنوج في الجنوب مما حدا بالحكومة الأمريكية بالطلب منه مغادرة أراضيها فوراً مما أدى إلى تأزم العلاقات بينهما بشكل كبير(18).

غير إن ذلك لم يمنع من أن تدخل الدولة العثمانية في الحسابات الستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وتأكيدا على هذا، فان الولايات المتحدة عندما قررت دخول الحرب العالمية الاولى عام 1917 فإنها أعلنت الحرب ضد ألمانيا ولم تعلنها ضد الدولة العثمانية، على الرغم من إن الاثنتان متحالفتين في الحرب ولعل ذلك كان مدفوعاً باعتبارات عدة أبرزها (19):

1.إن العسكريين الأمريكيين كانوا يعارضون فكرة الدخول في الحرب في الشرق الأوسط لان ذلك يتطلب قوات كثيرة.

2.إن الرئيس الأمريكي ولسون أخذ طروحات لوبي المبشرين، الذي كان يرى أن أي حرب ضد العثمانيين يعني غلق وإنهاء المؤسسات التبشيرية المختلفة.

3. قيام وزير الخارجية العثماني (نسيمي بيك) الذي أكد إن مواقف الدولة العثمانية من الولايات المتحدة الأمريكية لا زال ودياً، الأمر الذي ترك انطباعاً حسناً لدى الرئيس الأمريكي ولسون.

4. إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بان الخطورة تكمن في التهديد الألماني وليس العثماني بالنسبة لأمنها القومي.

5. وأخيراً رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إحياء امتياز جيستر(20).

وفي عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء وهزيمة دول الوسط والتي كانت الدولة العثمانية إحداها، أثيرت مسالة الانتداب الأمريكي على الدولة العثمانية في مؤتمر سيواس (21) فقد أكد بعض النواب الأتراك إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لها أطماع استعمارية، وهي الدولة الوحيدة التي تستطيع إنقاذ الدولة العثمانية من المأزق الذي وقعت فيه عام 1918، إذ أكد بعض النواب

الأتراك "إن الانتداب الأمريكي لا يقضي على الاستقلال، إننا بهذا نتجنب حماية انكلترا التي ستجعل تركيا مستعمرة ذليلة وتحط من شانها إلى درجة العبودية" (22)، وقد أبدى عدد من النواب الأتراك رفضهم بشدة لمقترح الانتداب الأمريكي، وأكدوا على ضرورة إبداء الولايات المتحدة دعمها للدولة العثمانية في إعادة استقلالها(23).

وبالفعل أعلنت الإدارة الأمريكية اعترافها باستقلال تركيا ووحدة أراضيها وسيادتها على مضيقي البسفور والدردنيل التي أقرته معاهدة لوزان المعقودة في 24 تموز 1923(24)، والتي اقر بموجبها إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية في تركيا في 29 تشرين الأول 1923، وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك (25) أول رئيس للجمهورية وبهذا ظهرت الدولة التركية الحديثة (26).

وبإعلان الجمهورية التركية زادت أهمية تركيا بنظر الولايات المتحدة الأمريكية فتوسعت شركات الاستثمار الأمريكية فيها منذ عام 1930، إذ استثمرت العديد من رؤوس الأموال الأمريكية في تركيا وأقامت العديد من الشركات الأمريكية فروعاً لها، وكذلك تم إبرام اتفاقية التجارة المتكافئة مع تركيا عام 1939 لزيادة الصادرات الأمريكية وإنعاش ركودها على أساس الاتفاق المماثل فضلاً عن ذلك تم إرسال مستشارين ومتخصصين أمريكيين لانجاز الخطة الخمسية التركية للإصلاح الذاتي، وقدموا مشورتهم في مجالات مختلفة شملت الشؤون الثقافية والزراعية والتعدين والصحة العامة والاتصالات، وقد أسهم ذلك الانجاز في تطوير العلاقات الأمريكية-التركية (27).

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول عام 1939 وتدخل الولايات المتحدة في مجريات تلك الحرب في سنواتها الأخيرة وبخاصة بعد أن اتضح لها تماماً إن الطرفين المتصارعين في تلك الحرب قد وصلا إلى مرحلة الإنهاك والاستنزاف، مما أدى دخولها إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا وحلفائها (28)، ومع إن تركيا التزمت جانب في الحرب، إلا إن آثارها كانت كبيرة على تركيا وبخاصة من الناحية الاقتصادية.

وهكذا أصبحت تركيا في عزلة بسبب تطورات الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للطلب من تركيا إعلان الحرب على الألمان من اجل الخروج من العزلة، وبالفعل أعلنت الحكومة التركية دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء في شباط 1945(29).

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا بان السبب الرئيس من وراء طلب الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء هو إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للأهمية الستراتيجية للدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثل بحمايتها المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، ولذا كان من الضروري إخراج تركيا من عزلتها واعتبارها من الدول المنتصرة في الحرب مما ينعكس ذلك ايجابياً في العلاقات الأمريكية – التركية.

((المبحث الثاني))
العلاقات التركية – الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية

أولا : تركيا ومبدأ ترومان:

شكّل اندحار دول المحور في الحرب العالمية الثانية فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للظهور بقوة عظمى، إذ وضعت الأولويات الاقتصادية فوق كل اعتبار، وعُدت كأكبر قوة اقتصادية عالمية، وان مهمتها الأساسية تكمن في قيادة العالم، فعملت على فتح أسواق العالم أمام رجال الأعمال الأمريكيين(30).

وفي المقابل خرج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى في العالم، فقد سيطر على النصف الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، كما حصل على ارض له في الصين وحارب في الهند الصينية ضد القوات الفرنسية، وسيطر على شرق إيران واجتاز اليونان واحتل مناطق شرق أوربا والدول البلقانية، حيث أصبحت هذه المناطق الأخيرة تحت الحكم السوفيتي (31).

وهكذا شكل الاتحاد السوفيتي الخصم الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية وأصبح ذلك منطلقاً ثابتاً للإدارات الأمريكية والمسئولين عن شؤون الأمن القومي الأمريكي، إذ إن الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يعني من وجهة نظرهم مواجهة هذا العدو (ويقصد الاتحاد السوفيتي)، فضلاً عن مواجهة العقبات التي يضعها في وجه تحقيق الأهداف الأمريكية، تلك العقبات التي أعلنها (لينين) في عبارته الشهيرة التي أعلنها في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1919، والذي قال فيها " إننا لا نعيش فقط في دولة بل في نظام دولي، وليس وارد بقاء الجمهوريات السوفيتية جنبا إلى جنب مع الدول الامبريالية إلى وقت طويل، إن احد الجانبين يجب أن ينتصر في النهاية" (32).

ولعل الخطر السوفيتي على المصالح الأمريكية قد أشتد مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن عمل السوفييت على التوسع في منطقة الشرق الأوسط وبالذات في منطقة الخليج العربي من اجل إقامة حزام وقاية لهم يمتد هذا الحزام ليشمل البحر المتوسط والخليج العربي وبذلك لم تقف إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945-1952) مكتوفة الأيدي أمام السعي السوفيتي للتوسع في المنطقة(33).

وفي ظل الظروف، طلبت بريطانيا رسمياً من الولايات المتحدة في 21 شباط 1947 لكي تتحمل مسؤولياته ا لحماية كل من تركيا واليونان ضد التحديات الداخلية والخارجية(34).

ومن جانبها قدمت وزارة الدفاع الأمريكية مذكرة ترومان، حذرت فيها من مخاطر نجاح الإستراتيجية السوفيتية تجاه تركيا كحليف ستراتيجي لاسيما وإنها تمتلك الموقع الجغرافي الذي يمكنها من مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في

تحقيق أهدافها الستراتيجية المختلفة، ولعل ذلك الاستقراء يبدو واضحاً من تلك المذكرة التي جاء فيها " فيما إذا نجح الاتحاد السوفيتي في تحقيق أهدافه للسيطرة على تركيا، أن ذلك يعتبر شيئاً صعباً للغاية، وفيما إذا لم يكن مستحيلاً منع السوفيت من تحقيق سيطرتهم على اليونان، أو إلى جميع المناطق القريبة من الشرق الأوسط فهذا يعني بأننا نشجع هذه السياسة، وعندما نشير إلى هذه المناطق والشرق الأوسط، نقصد بذلك إلى الأراضي الواقعة بين البحر المتوسط والهند، وفي حال السيطرة الكلية للاتحاد السوفيتي على هذه الأراضي، فان ذلك يعتبر مكسباً استراتيجياً من نواح عديدة: في الموارد النفطية، ومن ناحية الاتصالات الدولية.

إن ذلك يعني الوضع القوي للحصول على أهداف في الهند والصين، وقد حان الوقت أن تقاوم مع إتباع جميع الوسائل والترتيبات للوقوف أمام العدوان السوفيتي، لان القضية أصبحت واضحة في تركيا ، لان أي عدوان على الأخيرة باستطاعتنا أن نقول إن تركيا وأي قوة أخرى في الأمم المتحدة لا تستطيع إيقاف مثل هذا العدوان، وفي خضم هذه التطورات يجب على الولايات المتحدة أن لا تتردد في المشاركة مع الشعوب الأخرى لمنع العدوان المسلح عن طريق قوة الأسلحة الأمريكية"(35).

ولم يتردد الرئيس ترومان من تأييد وجهة النظر المذكورة، ففي خطابه الموجه إلى أعضاء الكونجرس الأمريكي في 12 آذار 1947، أوضح سياسته الرامية إلى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى كل من تركيا واليونان وباقي دول الشرق الأوسط، والذي سرعان ما وجد تجاوباً آنياً من قبل أعضاء الكونجرس مشيراً إلى ما نصه " يجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة موضوعة على أساس مساعدة الدول الحرة التي تقاوم محاولات السيطرة من جانب الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجي، ويجب معاونة الدول الحرة على تقرير مصيرها(36)، وقد وافق الكونجرس الأمريكي على مبدأ ترومان بتخصيص مبلغ قدره (400) مليون دولار لليونان وتركيا، وذلك لمقاومة التوسع الشيوعي"(37).

وكان الرئيس ترومان قد أشار إلى أهمية هاتين الدولتين بقوله" إن اليونان مهددة من قبل أقلية مسلحة ذات قيادة شيوعية، وعلى هذا لابد من تقديم الدعم الاقتصادي لها، كي تستطيع أن تدافع عن نفسها وتحمي ديمقراطيتها، أما تركيا فإنها أيضا بحاجة إلى المساعدة لحماية وسائل المدنية الحديثة فيها، لاستمرار الوحدة القومية، حيث إنها ضرورية لحفظ النظام في الشرق الأوسط، وان الولايات المتحدة فقط في وضع يساعدها لإمداد هذه الدول بالمساعدات(38).

وفي هذه الإطار عقدت الحكومة التركية العزم على مقاومة الضغط السوفيتي بعد أن أدركت انه لا يمكن إن تقف بمفردها دون الحصول على مساندة الولايات المتحدة، بعد أن اتضح للأتراك إن الاعتماد على التحالف مع بريطانيا غير كاف

لمواجهة الخطر السوفيتي(39)، وهكذا نجحت الدبلوماسية التركية في كسب حليف قوي إلى جانبها كالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مبدأ ترومان (40).

وإذا كان الموقف التركي قد جاء بهذا الشكل، فان الموقف الأمريكي جاء مطابقاً تماماً للموقف التركي بعد أن اتضحت أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة وخاصة ما يتعلق بمواجهة التغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي حدا بالطرفين الأمريكي والتركي إلى توقيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، حصلت بموجبها تركيا على المزيد من المعونات الاقتصادية والعسكرية (41).

ففي 23 حزيران 1947 وصل إلى أنقرة وفد أمريكي برئاسة الجنرال اوليفر لونسفورد (Luns Ford Oliver) وضم ممثلين من وزارتي الخارجية والدفاع والأسطول البحري، وذلك لبحث المساعدات المخصصة إلى تركيا بموجب مبدأ ترومان وبعد أن أجرى الوفد مباحثات مع الجانب التركي استمر ستة أسابيع، اعدوا تقريراً بشأن المساعدات إلى الجيش التركي، وذلك لتقديمها إلى الحكومة الأمريكية، وتضمن التقرير تعزيز القوى الدفاعية لتركيا وتقوية الوضع الاقتصادي لها، وذلك عن طريق تقليل عدد الجنود في الجيش التركي، كما أوصى التقرير ضرورة تحديث أسلحة الجيش التركي وتقديم مبلغ (100) مليون دولار لهذا التحديث وبالفعل خصصت الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا معونات قدرها (400) مليون دولار فضلاً عن إرسال الخبراء العسكريين والمهندسين الأمريكان لتركيا (42).

وفي 12 تموز 1947 وبموجب مبدأ ترومان أيضا تم التوقيع على اتفاقية المعونة العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة، وقد جاء فيها (43) :

١. لا يمكن استخدام هذه المساعدات لتسديد أية ديون خارجية تكون متراكمة على أي من الدولتين قبل عقد الاتفاق.
٢. تستخدم هذه المساعدات للأغراض المخصصة لها لكي تصبح تركيا قادرة على تحديث وتطوير وتعزيز قدراتها العسكرية من اجل حماية حريتها واستقلالها، وفي نفس الوقت لضمان سلامة استقرارها الاقتصادي بصفة مستمرة.
٣. تسمح الحكومة التركية لرجال الصحافة والإعلام الأمريكيين بنقل الأخبار الخاصة بتنفيذ برنامج الحكومة بكل حرية.

وفي الشهر نفسه وقّعت تركيا على عقد مع شركتين أمريكيتين هما (شركة ويستكهاوس وشركة جي وايت)، ثم قام رئيس الأركان العامة التركي بزيارة رسمية للولايات المتحدة، وبعدها تم تعيين الخبراء الأمريكان كمستشارين في مؤسسات سكك الحديد والنقل البحري والتلغراف والتلفون، وفي ربيع عام 1948 تسلمت تركيا من الولايات عدد من السفن الحربية ومن بينها غواصات طويلة المدى وسرب من القاصفات المهاجمة (44).

وبهدف تعزيز التعاون الاقتصادي عقدت تركيا مع الولايات المتحدة اتفاقية التعاون الاقتصادي في 4 تموز 1948، وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تقوية المؤسسات العسكرية التركية، إلا إنها في الجانب الآخر ووفقاً لهذه الاتفاقية نرى أن قيوداً كبيرة فرضت على السيادة التركية(45). وهكذا استمرت العلاقات بين البلدين حتى دخول تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ثانياً : انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)

لاشك أن خروج الاتحاد السوفيتي من الحرب العالمية الثانية منتصراً، وسيطرته على معظم دول أوربا الشرقية، وفرض النظام الماركسي عليها من جهة، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى منتصرة من الحرب، بجانب تطورها الصناعي ولاسيما بعد حصولها على القوة الذرية من جهة أخرى كل ذلك يُنبأ بمؤشرات أكيدة لبدء الحرب الباردة (46).

وإزاء ذلك وقعت كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ معاهدة بروكسل في 17 آذار 1949، تضمنت اتفاقية دفاعية، علاوة على تقوية الروابط الثقافية والتبادل التجاري، وما كاد حلف بروكسل يتم حتى قام الاتحاد السوفيتي بحصار برلين الغربية الذي امتد لمدة (323) يوماً (47) الأمر الذي ساعد على انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى النظام الغربي، وبذلك أصبح يدعى حلف شمال الأطلسي (48).

وإزاء هذه التطورات تم في الرابع من نيسان1949 التوقيع على معاهدة شمال الأطلسي من قبل (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ وكندا وأيسلندة والنرويج والدانمارك والبرتغال وايطاليا) (49).

وأكملت هذه المعاهدة بإنشاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي في عام 1952، الذي أكدت فيه إن أي اعتداء مسلح على دولة أو أكثر في أوربا أو أمريكا الشمالية يعد اعتداءً عليها جميعاً، وتم تشكيل أمانة عامة وتسمية مندوبين دائميين وأنشأت المؤسسات القيادية للمنظمة والدفاع المتكامل (50).

وتدرج الحلف بعد ذلك في عضويته، ففي 18 شباط 1952 انضمت كل من تركيا واليونان إلى الحلف بالرغم من أن هاتين الدولتين من دول البحر المتوسط، وليس لهما اتصال بالمحيط الأطلسي، وذلك بهدف إبعاد هاتين الدولتين من الخطر الشيوعي الذي يتهددها آنذاك، لاسيما بعد الأحداث التي شهدتها اليونان عام 1947، وفضلاً عن إحاطة الدول الشيوعية لهاتين الدولتين، ثم أن تركيا مثلت قيمة إستراتيجية مهمة بالنسبة للحلف لامتلاكها موقعاً حيوياً على البحر المتوسط وحدود طويلة مع الاتحاد السوفيتي (51). وكانت هناك جملة من الاعتراضات من الدول الاسكندنافية لانضمام تركيا للحلف يمكن إجمالها بما يلي :

١. إن تركيا تُعد من الدول الآسيوية ومن أقطار البحر المتوسط جغرافياً مع خط صغير لها في أوربا، كما انه لا توجد صلة وصل بين تركيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي.

٢. إن انضمام تركيا إلى الحلف يحمل الأعضاء الآخرين أعباء اقتصادية إضافية هائلة منها إعادة تسليح وتجهيز تركيا، فضلاً عن إيجاد مبررات لإحداث صدام مع الاتحاد السوفيتي قد يجرها إلى الحرب معه-أي الاتحاد السوفيتي-مما يدفع بالتالي إلى توسع التزامات الحلف.
٣. إن السيادة التركية يمكن ضمانها عن طريق تشكيل حلف يضم دول البحر المتوسط أو عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة.
٤. عدم وجود قواسم مشتركة بين تركيا والدول الاسكندنافية كما لم يرتبط الطرفين بأية مصلحة متبادلة.
٥. تخشى هذه الدول من التورط في حرب الشرق الأوسط في الوقت الذي لا توجد إلا مصلحة يسيرة لهذه الدول في هذه المنطقة (52).

ويبدو ان هذه الاعتراضات لم تدركها تركيا جيداً، التي أدت بهذه الدول إلى رفض اقتراحها في الانضمام إلى الحلف، إلا إن تركيا لم تستطع أن تقدر الشيء حق قدره، إذ إنها سخرت نفسها لكي تساهم في تدعيم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولكن من جملة الأسباب الرئيسية في رفض بعض الدول انضمام تركيا إلى الحلف هي إن هذه الدول كانت تتلقى معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة وفي حالة قبول تركيا،فان قسطاً وافراً من هذه المساعدات سيذهب إلى تركيا وفي المحصلة ستتضرر هذه الدول (53).

وعلى أية حال فان الإستراتيجية الأمريكية لم تكن تتوافق بأي حال من الأحوال مع الطروحات التي أبداها بعض أعضاء الحلف إذ إن تلك الإستراتيجية تقتضي بان تجعل من تركيا عضواً رئيساً في حلف الناتو وفق الرؤية الأمريكية آخر مراكز الوثوب والانطلاق نحو الاتحاد السوفيتي هذا من جانب ، ومن جانب آخر أرادت الولايات المتحدة أن تُشعر تركيا بالاطمئنان والأمان من الخطر السوفيتي الذي يهدد استقلالها وسيادتها، الأمر الذي يجعلها تدرك أن قوة عظمى تقف ورائها فضلاً عن اعتقاد الولايات المتحدة الذي لا يقبل الشك بان ضم تركيا إلى الحلف هو بمثابة تعزيز قوة الجناح الجنوبي للحلف.

ثالثاً : تركيا ومبدأ الحزام الشمالي

أقترح (جون فوستر دالاس) سكرتير الدولة للشؤون الخارجية مفهوم الحزام الشمالي (The North Erntier) لأقطار الشرق الأوسط للوقوف مانعاً بوجه الاتحاد السوفيتي، أكثر من التأكيد على منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وذلك لان الأقطار العربية رأت إن هذه المنظمة أداة للامبريالية الغربية، لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ورأى (جون فوستر دالاس) إن ذلك يتحقق من خلال إيجاد منظمة إقليمية (54).

وكان من الطبيعي ان تركز الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا للقيام بتنفيذ مبدأ الحزام الشمالي وذلك نتيجة للأسباب التالية :

١. اتضح لدالاس من الزيارة التي قام بها لدول الشرق الأوسط رغبة تركيا الأكيدة في القيام بهذا الدور، على الرغم من التزاماتها القوية تجاه حلف شمال الأطلسي.
٢. ارتباط تركيا بنظام الدفاع الغربي وقدرتها على الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة على اعتبار إن مصالحها هي جزء من مصالح الغرب.
٣. تتميز تركيا أن لها جيشاً قوياً في منطقة الشرق الأوسط، بل واقدرها من حيث العدة العسكرية والتنظيم ومتانة التقاليد العسكرية (55).

إلا إن جهود الولايات المتحدة الأمريكية ورغبة الأتراك قد فشلت في تحقيق مبدأ الحزام الشمالي، ولعل ذلك يعود إلى التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في بداية الخمسينات والتي تتمثل بما يلي :

١. إلغاء الحكومة المصرية المفاوضات مع بريطانيا ومحاولاتها إلغاء معاهدة 1936.
٢. قيام حكومة مصدّق الإيرانية بتأميم النفط.

دفع إخفاق مبدأ الحزام الشمالي بسكرتير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي دالاس إلى إيجاد نظام الأمن الخاص بالشرق الأوسط، واقترح على أن تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة على تقوية دفاعات أقطار الشرق الأوسط وذلك عن طريق إيجاد منظمة الدفاع الأمني، وقد بني هذا النظام أساسا على تقوية الدول المتاخمة للاتحاد السوفيتي، إلا إن هذا النظام هو الآخر ولد ميتاً، لأنه لم يكن متجانساً مع الإستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط، لان بريطانيا اعتقدت في هذه المدة إن منطقة قناة السويس لا تستطيع القيام بالدور الحقيقي في هذه المشاريع، لأنها حسب التعبير البريطاني أنهكت قواها بسبب مساهمتها في حربين عالميتين (56).

((المبحث الثالث))
العلاقات الأمريكية – التركية (1960-1975)

أولاً : الولايات المتحدة وانقلاب 1960 في تركيا

ترك انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي آثاراً سلبية عدة، نتجت عن إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة في إطار الحلف (57)، اذ تفاقمت الأوضاع السياسية داخل تركيا مع بداية عام 1960 بشكل اخذ ينذر بالخطر، فقد احتدم الصراع السياسي بين (عدنان مندريس) (58) زعيم حزب الشعب الجمهوري و (عصمت انيونو) (59) زعيم الحزب الديمقراطي وبقية الأحزاب المعارضة، ففي إحدى خطبه اتهم مندريس، عصمت انيونو بالتخطيط للثورة ضد نظامه، فرد عليه انيونو قائلاً " من الطبيعي إن يوجس أولئك الذين

يريدون فرض إدارة تستند إلى القوة والشدة خيفة في كل حين من قيام ثورة ضدهم" (60).

وفي خضم هذه الأحداث، زادت قناعة القادة العسكريين الأتراك بضرورة التدخل لإنهاء ظاهرة التطاحن الحزبي ولوضع حد لحالة الاستياء التي عمت مختلف الأوساط التركية من عمال وفلاحين وطلبة نتيجة لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية التي واجهتها الحكومة التركية بالمزيد من الإجراءات القمعية وإعلان الأحكام العرفية، والطلب من الجيش التدخل لقمع الاضطرابات السياسية في مدينتي أنقرة واستانبول اللتين شهدتا مظاهرات واسعة النطاق والتي كان من أخطرها تلك التي قام بها طلبة المدرسة العسكرية في أنقرة في 21 مايس 1960، تأييداً لطلبة جامعة استانبول، إلا إن الجيش رفض التدخل لكي لا يصبح أداة بيد السياسيين (61).

وأمام حالة الاضطراب السياسي التي سادت تركيا، قرر الجيش التركي التحرك ووضع حد للأوضاع المتدهورة ، ففي صباح 27 مايس 1960 نجح الجيش بقيادة الجنرال (كورسيل) (62) من إسقاط حكومة مندريس واعتقال زعمائها (63).

كان من الطبيعي ان يترك الانقلاب التركي الذي قاده الجنرال (كورسيل) أثره الواضح في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التطورات الحاصلة في تركيا، فقد عملت الإدارة الأمريكية على إرسال منظمات فيالق السلام إلى تركيا، وهي منظمات سياسية وتبشيرية تقوم في الخارج على محاربة الأفكار القومية في الدول النامية وتثبيت معالم الفكر السياسي الأمريكي، وهذه المنظمات تتبع مؤسسات حكومية معينة، وتدار في الخارج من قبل البعثات الدبلوماسية الأمريكية، واستطاعت هذه المنظمات من السيطرة والهيمنة على المدارس والمستشفيات والمرافق المهمة والعامة في هذه الدول، ونرى بأنها منفذة لخط السياسة الخارجية الأمريكية (64).

دخلت منظمات فيالق السلام تركيا بعد الاتفاقية الثنائية المشتركة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في 7 آب 1962، بموجب المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، ووفقاً لهذه الاتفاقية نرى بان المتطوعين من هذه المنظمات في تركيا لم يكونوا خاضعين للقانون التركي، ولم تفرض عليهم الضرائب أيضاً، وكان لهم الحق بجلب الأشياء الخاصة بهم دون إخضاعهم للرسوم الجمركية، وبموجب هذه الاتفاقية أيضاً كان يتعين على الحكومة التركية أن تقدم للحكومة الأمريكية كل المعلومات الخاصة بنشاط وأعمال منظمات فيالق السلام في تركيا (65).

ثانياً : الولايات المتحدة والأزمة القبرصية (الحظر العسكري على تركيا)

تُعاني تركيا من خلافات ونزاعات مع اليونان ولاسيما فيما يتعلق بالقضية القبرصية، إذ كانت قبرص (66) جزءاً من الدولة العثمانية منذ عام 1570 حتى

عام 1878، إذ تنازلت عنها إلى بريطانيا لتصبح مستعمرة تابعة لها مقابل قيام الأخيرة بحماية الدولة العثمانية ضد تهديدات روسيا القيصرية (67).

وبسبب العداء التقليدي بين الأتراك واليونانيين وبتأثير من السيطرة البريطانية، ظهرت الخلافات بين الطائفة التركية القبرصية والطائفة اليونانية القبرصية، فقد دعت الاولى إلى عودة الجزيرة القبرصية إلى السيادة التركية، بينما دعا اليونانيون إلى ضمها إلى اليونان (68).

وقد تسبب ذلك في صراع خطير بين الطائفتين، حمل بريطانيا على الدخول في مفاوضات مع تركيا واليونان لتقرير وضع الجزيرة، وبعد جهود مكثفة أمكن توقيع اتفاقيتي زيورخ ولندن في شباط 1959 والتي بموجبها حصلت قبرص على استقلالها (69).

والى جانب اتفاقية الاستقلال ، وقعت قبرص مع الدول الثلاث اتفاقيات منفردة في عام 1960، تم بموجبها الاتفاق على ضمانات محددة لضمان استقلال قبرص وسلامتها (70).

أعلن استقلال قبرص في 16 آب 1960، وأصبح الأسقف (مكاريوس) أول رئيس لها، وقد حملت هذه الدولة بذور انهيارها منذ نشأتها، كونها بنيت على أساس طائفي، إذ منح الدستور القبرصي الطائفة التركية وهي (أقلية) لا تشكل أكثر من 20 % من السكان، حقوقاً واسعة تجلت بحق إدارة 30% من البلاد فضلاً عن إعطاء زعيم القبارصة الأتراك وهو بحكم الدستور نائباً للرئيس، الحق في الاعتراض على القوانين والقرارات (71).

ونتيجة لهذه الأوضاع فقد بدأت قبرص تشهد حالات من التأزم منذ أواخر عام 1963، نتج عنها صراع دموي بين القبارصة الأتراك واليونانيين تطور إلى حرب شاملة عام 1964، إذ لم تستطع جهود الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية التي تم إرسالها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي في 4 آذار 1964 في منع تصاعد التوتر بين الطائفتين القبرصيتين المدعومتين من قبل دولتيهما (72).

كان الموقف الأمريكي من الأزمة، زاد من قلق الحكومة التركية، لاسيما بعد تأييد الإدارة الأمريكية لوجهة النظر اليونانية، كما جاء في رسالة الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) إلى رئيس الوزراء التركي (عصمت اينونو) في 5 حزيران 1964 وما تضمنته من تحذير من مغبة التدخل العسكري في قبرص دون التشاور مع الحلفاء والحصول على رضاهم، إلا إنها لا تستطيع الحصول على أي دعم من حلفاؤها اذا ما حدثت مواجهة مسلحة بينها وبين الاتحاد السوفييتي (73).

ويبدو إن الستراتيجية الأمريكية لم ترد حسم الصراع لأي من الطرفين، بل إنها كانت ترى ضرورة تقسيم الجزيرة، وقد تمت مباحثات بين الجانبين التركي واليوناني بحضور الجانب الأمريكي في حزيران 1971 لبحث المشكلة القبرصية، وقد أكد الجانب الأمريكي في هذه المباحثات على إيجاد مقر دائم للأسطول

السادس الأمريكي في الجزيرة، بغية إقامة ثلاثة الآف وخمسمائة من الرعايا الأمريكيين من البحارة وأسرهم (74).

بدأت التوترات تظهر بين الرئيس القبرصي (مكاريوس) وحكام اليونان العسكريين، منذ عام 1972 ومحاولات مستمرة لإسقاطه لاسيما انه اتخذ موقفاً خاصاً تجاه حلف شمال الأطلسي عندما امتنع عن الدخول فيه أو استخدام قبرص كقواعد للحلف المذكور (75).

وتؤكد التقارير التي تسربت من البنتاغون إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لها اليد الطولى في الانقلاب الذي حصل في قبرص لأنها كانت راغبة في الإطاحة بحكم الرئيس (مكاريوس)، فقبرص في عهد الأخير اتبعت سياسة عدم الانحياز، فضلاً عن إقامتها علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، كما أنها أصرت على رفض طلب الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدة عسكرية داخل أراضيها، إضافة إلى ما تقدم فان (مكاريوس) وقف ضد المخططات الإستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط (76).

وعلى أية حال فان التوتر بين اليونان وقبرص أدى إلى ازدياد نشاط منظمة (ايوكا) السرية لإسقاط نظام الحكم القبرصي، وعلى اثر ذلك وجه الرئيس القبرصي (مكاريوس) رسالة إلى الرئيس اليوناني (جيزاكيس) في تموز 1974 التي دعمها بالوثائق عن الدور الغير شرعي الذي يمارسه عدد من الضباط اليونانيين العاملون في الحرس الوطني القبرصي الذين يدعمون حركة (ايوكا) السرية، ويحاولون الإطاحة به (77).

ومما لاشك فيه فقد كان النفوذ الأمريكي في اليونان قوي جداً، إذ يمتد إلى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ورجال الجيش ولا ننسى في هذا الشأن، قيام الضباط الأمريكان في الولايات المتحدة بتدريب الضباط اليونانيين، وهناك في الحقيقة تلاحم عضوي بين المخابرات الأمريكية واليونانية، ويعود هذا التلاحم إلى ما قبل وصول الضباط اليونانيين إلى الحكم (78).

وفي 15 تموز 1974 قام الحرس الوطني اليوناني القبرصي بانقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس القبرصي (مكاريوس) (79)، وتشير التقارير الواردة من بعض الصحف الأمريكية، ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت متورطة في الانقلاب الذي حصل في قبرص، حيث إن السفير الأمريكي (Tasca) في اثينا، قد اخذ الموضوع على عاتقه بصورة شخصية مع لونيديس (Lounedes) احد الرجال الأقوياء في المجلس العسكري، وعلى كل حال فان السفير الأمريكي اختار معاونه لمقابلة (لونيديس)، لكنه لم يكن من الواضح إن السفير الأمريكي حاول أن يقدم نصائحه (لونيديس) للعدول عن رأيه فيما يتعلق بتدبير مؤامرة في قبرص (80).

والواقع لقد التقت إستراتيجية اليونان بضم قبرص ومحاولتها لتعزيز موقفها في شرقي البحر المتوسط مع ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة،

وذلك في إطار تعزيز قوة الحلف الأطلسي في المنطقة الجنوبية الشرقية للحلف، ضمن إطار محاولات الولايات المتحدة لحصر النفوذ السوفيتي المتزايد في شرقي البحر المتوسط، وهنا يبرز التوافق بان الولايات المتحدة كانت راغبة بإسقاط الرئيس القبرصي، وذلك لإتباعه سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي فضلاً عن رفض (مكاريوس) منح قاعدة للولايات المتحدة في قبرص، وبالتالي وقوفه ضد مخططات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في المنطقة (81).

أما بالنسبة للموقف التركي من العملية الانقلابية في قبرص، فقد أعلنت تركيا بعد أربعة أيام من حدوث الانقلاب إنذارها بالتدخل العسكري في الجزيرة القبرصية، إذا لم يتم تحقيق مطالب ثلاثة تتعلق بسحب ضباط الحرس الوطني الذين قاموا بالانقلاب وإعادة حكومة الأسقف (مكاريوس) وضمان حماية الجالية التركية، إلا إن المحاولة الانقلابية فشلت في تحقيق الهدف بعد الإنزال العسكري التركي في جزيرة قبرص في 20 تموز 1975 وسيطرتها على 40% من الجزيرة (82).

يُعد الإنزال التركي في قبرص واحدة من أزمات حلف شمال الأطلسي بين دولتين من دول البحر المتوسط وهما تركيا وإيران، وكان يعني ذلك بان هذه الأزمة أدت إلى أضعاف الجناح الجنوبي الشرقي للحلف ولاسيما بعد انسحاب اليونان من الأجهزة العسكرية للحلف احتجاجاً على فشله في منع تركيا من تنفيذ تدخلها في الجزيرة (83).

ونتيجة لذلك فقد قام الكونجرس الأمريكي بفرض حظر للأسلحة إلى تركيا منذ الخامس من شباط 1975، بهدف الضغط على تركيا للانسحاب من الجزيرة (84).

وبموجب هذا القرار، أكدت الولايات المتحدة بان قرار الحظر سوف لا يرفع إذا لم يقدم الرئيس الأمريكي (فورد) إلى الكونجرس الدلائل التي تشير إلى إن الأزمة القبرصية بين تركيا واليونان قد أصبحت في حكم المنتهية إلى جانب الحظر الذي فرض على تركيا في البيع والنقل والتسليم، كما إن قرار الحظر من وجهة النظر التركية يعد مخالفاً ومعارضاً أيضا لاتفاقية الدفاع المشترك التي أُبرمت بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في 3 تموز 1969، وتعتبر هذه الاتفاقية البديل عن اتفاقية عام 1954، والاتفاقية الجديدة تعتبر الإطار الرئيسي والمتضمن لجميع الاتفاقيات الثنائية والتي تجاوزت الخمسين، وتتعلق هذه الاتفاقية حول التعاون المشترك بين الدولتين (85).

كما إن تركيا بررت إنزالها في قبرص بالتزامها بصيانة وحدة الأراضي القبرصية واستقلالها بموجب معاهدة الضمان التي وقعت بين تركيا واليونان وبريطانيا، حيث أشارت المادة الرابعة من هذه المعاهدة، أن الدول الثلاث مسؤولة عن الحفاظ على وحدة واستقلال قبرص، بينما الولايات المتحدة ترى أن مساعدتها

العسكرية لتركيا يجب أن تستخدم في حالة الدفاع فقط، ومهما يكن من أمر، فالكونجرس يرى أن تركيا قد انتهكت نصوص الاتفاقات العسكرية (86).

وأخيراً لابد من القول إن الأزمة القبرصية تركت بصماتها الواضحة في العلاقات التركية اليونانية، ويبدو إن اليونان لعبت دوراً واضحاً في تنفيذ الستراتيجية الأمريكية تجاه تركيا، وذلك من خلال الضغوط التي يمارسها اللوبي اليوناني في الكونجرس ولاسيما فيما يتعلق بالضغط الأمريكي على تركيا من اجل عدم تهديد الأخيرة لليونان، وهنا يدرك الأتراك إن تطور العلاقات الأمريكية اليونانية سوف يؤثر بلا شك على علاقاتهم بالولايات المتحدة، ومن هنا تعمل تركيا على تنفيذ أهداف الولايات المتحدة، وخير دليل على ذلك ان الولايات المتحدة فرضت الحظر العسكري على تركيا عندما غزت الجزيرة القبرصية عام 1974، وذلك بسبب التهديد التركي للقبارصة اليونانيين.

وعلى الرغم من ذلك فان تركيا منعت الولايات المتحدة من استخدام قواعدها إلا إنها بلا شك تضررت إقتصادياً وعسكرياً، ولاسيما إن الجيش التركي يعتمد اعتماداً رئيسياً على التسلح الأمريكي، ومن هنا فقد سعت تركيا من اجل رفع حظر تصدير الأسلحة الأمريكية لتركيا، مقابل موافقتها بالسماح للولايات المتحدة بإعادة استخدام قواعدها العسكرية وهكذا يبدو واضحاً إن القضية القبرصية تُعد إحدى الوسائل المهمة في تنفيذ الستراتيجية الأمريكية تجاه تركيا.

هوامش ومصادر البحث

١. تقوم سياسة العزلة نظرياً على الافتراض القائل بان حفظ أمن واستقلال الدول يتحقق في العمل على الحد من مستوى تفاعلها مع العالم الخارجي، إذ تعمل الدول على البقاء على هامش التفاعلات متجنب ة الانزلاق إلى مواقف قد تفرض عليها انتهاج سلوك نشط أو تبني مواقف حاسمة إزاء القضايا أو المشكلات التي تتسم بكثافة التفاعلات، وهكذا تتبنى الدول التي تنتهج هذه السياسة نهجاً انفرادياً في سلوكها الخارجي ، ومن ثم تعمل على تجنب الارتباط بتحالفات مع الدول الأخرى، بحيث تقتصر سياستها الخارجية على أضيق نطاق ممكن، وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية ابرز من طَبَقَ هذه السياسة، للتفاصيل ينظر، ممدوح مصطفى محمد، سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، صـ153-154.

٢. نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية –الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، إطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، صـ2.

٣. المصدر نفسه،صـ3:وائل محمد إسماعيل،مراحل وماهية الإدراك الستراتيجي الأمريكي العملي، مجلة الدفاع،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا،العدد 8،السنة 16،بغداد 2000، صـ22.

٤. وائل محمد إسماعيل، المصدر السابق، صـ22.

٥. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، صـ132.
٦. كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات، رقم (160)، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978، صـ40.
٧. حنا عزو بهنام، العلاقات التركية-الأمريكية وانعكاساتها على الوطن العربي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 200، صـ71.
٨. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، صـ21.
٩. المصدر نفسه، صـ20.
10. حنا عزو بهنام، تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا العثمانية 1830-1914، أوراق تركية، العدد (13)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000، صـ123
11. توماس أ. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1784-1975، ترجمة دار طلاس للدراسات والنشر والترجمة، د.م، 1985، صـ56.
12. حنا عزو بهنام، تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا العثمانية، المصدر السابق، صـ124
13. المصدر نفسه، صـ124
14. المصدر نفسه، صـ125
15. المصدر نفسه، صـ126
16. كمال مظهر احمد، المصدر السابق صـ41.
17. هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة فاضل البدري، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، صـ54
18. توماس أ.برايسون، المصدر السابق، صـ141.
19. نبيل محمد سليم، المصدر السابق، صـ18-19.
20. نص امتياز جيستر على إنشاء سكة حديد تمتد من حلب إلى ميناء الإسكندرونة على البحر المتوسط، وفي عام 1909 توسع الامتياز ليشمل خطاً إلى مدينة السليمانية، مع الحق في استثمار الترسبات المعدنية، على طول الخط، كما انه كان يهدف منه الوصول إلى منابع النفط في كركوك، ينظر حنا عزو بهنام، تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا العثمانية، صـ127
21. عقد المؤتمر في أيلول عام 1919، وشارك فيه مجموعة من الضباط والموظفون والحقوقيون وممثلو الفئة المثقفة في تركيا، والعديد من الإقطاعيين وزعماء القبائل والتجار، وكان شعار المؤتمر لإنقاذ البلاد من التقسيم وحررت فيه المبادئ الأساسية للحركة الوطنية، ينظر، عبد الجبار

قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر 1918-1980، في كتاب تركيا المعاصر، جامعة الموصل، 1987، صـ29.

22. احمد نوري ألنعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938، بغداد، 1990، صـ19.

23. المصدر نفسه صـ19-20.

24. للتفاصيل عن معاهدة لوزان ينظر، سعد حميد كميش، السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار العربي (العراق وسوريا) 1945-1973، إطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2004، صـ26.

25. ولد مصطفى علي رضا في ولاية سلانيك عام 1880، من عائلة البائية الأصل، وأثناء دخوله الثانوية العسكرية أطلق عليه الأساتذة اسم كمال ليصبح اسمه مصطفى كمال، بعدها أكمل دراسته العسكرية في مانستر، ومن ثم في الكلية الحربية باستانبول وتخرج منها عام 1905 برتبة نقيب ركن، وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى لقب مارشال، كما منح عام 1921 لقب الغازي أتاتورك بعد انتصاره على القوات اليونانية في أزمير، بعد انتخابه أول رئيس للجمهورية التركية عام 1923 توجه للعمل السياسي، توفي عام 1938، للتفاصيل ينظر، كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة بنية فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1977، صـ7؛ أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول، القاهرة، 1952، صـ5.

26. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة المثنى، بغداد 1964،صـ146.

27. المصدر نفسه، صـ540-542.

28. Howard N. Harry, The United States and Prablem The Turkish States ARE ference Article, The Middl East Jurnal, Vol ,1 , No, 1 , 1947,P.720 .

29. صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية – الفرنسية-التركية، الحلف البلقاني، مطبعة الزمان، بغداد، 2002، صـ206.

30. بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2002،صـ87.

31. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981، صـ78.

32. بروس بالمر وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية، في الثمانينات، مؤسسة الإيمان العربية، بيروت ، 1981،صـ60.

33. جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ج 1، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، 1990،صـ10-11.
34. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ78.
35 المصدر نفسه، صـ79.
36. أحمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة ،بغداد، 1979، صـ150.
37. مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، صـ55.
38. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ80.
39. خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، مطبعة الراية، بغداد،1990، صـ47-48.
40. Howard N. Harry,op.cit,P.72
41. أحمد نوري ألنعيمي،السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، صـ118-120.
42. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ86-87.
43. أحمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، صـ118.
44. معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، دراسات عن تركيا، الملف الأول، الجزء الثالث، 1984، صـ619
45. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ88-89.
46. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1987، صـ289.
47. إن حصار برلين عَكَسَ أهمية ألمانيا بالنسبة للغرب، ولهذا اندفعت الولايات المتحدة نحو إتباع سياسة جديدة تجاه ألمانيا، بالتخل ي عن العقوبات المفروضة عليها، ومحاولة توحيدها نظراً لأهمية دورها في استعادة أوربا إقتصادياً، الأمر الذي دفع الاتحاد السوفيتي إلى حصار برلين بغية عرقلة إنشاء دولة ألمانيا الغربية حليفة الغرب، ينظر :
Gebhard Schweigher American Engagement in Europe in, Charles Barryced , ReferringK The Transatlantic Relationship Washington, D-C-National Defense University Press, 1996.P.37.
48. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، صـ329
49. خليل علي مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، في كتاب تركيا المعاصرة، مركز الدراسات
التركية، جامعة الموصل، 1988، صـ207
50. Gebhard Schwigher, op.Cit,P.37.

51. عدنان نشابة، نظرة حقوقية للأحلاف الكبرى، مجلة الفكر العسكري، دمشق العدد (1)، 1977، صـ12.
52. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ122-123.
53. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ125.
54. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا والوطن العربي،دار الشط للأعمال الفنية والإخراج والتنفيذ، 1998، صـ68.
55. المصدر نفسه، صـ69.
56. المصدر نفسه، صـ69.
57. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ141.
58. ولد عدنان مندريس في عام 1899 في مدينة أيدن غرب تركيا، وأكمل دراسته في الحقوق في الكلية الأمريكية في أزمير، وكان من كبار ملاّكي الأراضي ومزارعي القطن في ضواحي أزمير، أسس مع جلال يايار الحزب الديمقراطي التركي عام 1946، بعد انفصالهما عن حزب الشعب الجمهوري، وبعد فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات عام 1950، تولى عدنان مندريس ، رئاسة الحزب والحكومة، وقد أُطيح به على اثر انقلاب عام 1960، ونُفذ حكم الإعدام به بعد محاكمة عام 1961، ينظر:
Geoffrey Lewis, Turkey Eennest Bennlinted, London,1965, P.125.
59. عصمت اينونو، سياسي وعسكري ولد عام 1884، تولى رئاسة اركان حرب الجيش التركي، أثناء حرب الاستقلال التركية 1920-1922، وذاع صيته بعد معركتين جرت قرب انقرة في (اينونو) ومثل تركيا في مؤتمر لوزان عام 1923، وتولى رئاسة الوزراء بين عامي 1925و 1937، وعندما توفي اتاتورك أصبح رئيساً للجمهورية التركية للفترة من 1938-1950،قاد المعارضة التركية ضد الحزب الديمقراطي التركي بين عامي 1950-1960، وبعد انقلاب عام 1960 شكل ثلاث حكومات ائتلافية عامي 1961-1965، نُحيَّ عام 1972 عن رئاسة حزب الشعب الجمهوري التركي وتوفي في أنقرة عام 1973، ينظر: حذيفة زيدان خلف كاطع المالكي، سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا 1958-1973، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، 2004، صـ41.
60. Wicker,W.F. The Modern I Zation of Turkey London, 1980, P.12. 61. Ibid : P.131.
62. ولد كور سي ل عام 1895، في مدينة أوردو التركية وأنهى دراسته الأولية فيها، ثم دخل الكلية العسكرية في استانبول، ثم أصبح قائداً للقوات البرية 1957-1960، إذ استقال من منصبه احتجاجاً على استخدام حكومة عدنان مندريس القوة ضد تظاهرات الطلبة واستخدامها القوة من اجل تحقيق

أهدافها السياسية الداخلية، قاد الحركة الانقلابية في 27 مايس 1960، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في 26 تشرين الأول 1963، وفي شباط 1966 أصيب بمرض القلب الأمر الذي أدى إلى وفاته في 14 أيلول 1966، ينظر : Ibid : P.14.

63. Feroz Ahmed, The Turkish Experiment in Demmoerscy 1150-1975, London,1980, P.73.

64. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ162-163.

65. المصدر نفسه، صـ163.

66. تتمتع جزيرة قبرص بأهمية ستراتيجية بالغة، بحكم موقعها الجغرافي المتميز، فهي تقع في القسم الشرقي للبحر المتوسط بمسافة لا تزيد عن خمسين ميلاً عن السواحل التركية، وبسبب تلك الأهمية الستراتيجية أصبحت جزيرة قبرص محط أنظار الدول الاستعمارية، ويتألف شعب الجزيرة من طائفتين يونانية وتركية، وتشكل الطائفة اليونانية أكثر من ثلاثة أرباع السكان، بينما تشكل الطائفة التركية الربع الباقي، وهناك عدد قليل من العرب والأرمن والطليان، للتفاصيل ينظر : محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1972، صـ454. أحمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية،صـ166

67. حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1966، صـ381

68. محمد عبد الوهاب الساكت، قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الدولي، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد (75) كانون الثاني 1984، صـ160

69. حمدي حافظ، المصدر السابق، صـ458

70. أحمد نوري ألنعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، صـ168-169.

71. نزيرة الأفندي، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد32، نيسان 1973، صـ67

72. نبيل محمد سليم، المصدر السابق، صـ160-161.

73. ومنذ تلك الفترة ساد العداء بين الشعب التركي والحكومة الأمريكية إذ طالب الأول إلغاء مجموعة من المعاهدات الثنائية التي وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة، وإشراف تركيا على القواعد العسكرية الأمريكي، كما طالب قسم من الرأي العام التركي الانسحاب من حلف شمال الأطلسي، إلا إن الولايات المتحدة لم تحاول منع تركيا من ذلك، ويرجع السبب في ذلك إلى إن الولايات المتحدة حاولت التخفيف من وطأة رسالة جونسون لعام 1964 كما إن الحكومة التركية في كانون الأول 1964 قررت عدم الاشتراك في قوة

الضرب المتعددة التي أقامها حلف شمال الأطلسي، كما سحبت ملاحيها من البارجة الحربية الأمريكية (ريكتسين)، ينظر : أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ248.

74. المصدر نفسه، صـ244.
75. نبيل محمد سليم، المصدر السابق، صـ162.
76. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ244.
77. أحمد نوري ألنعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص 1974-1976، مجلة العلوم السياسية والقانونية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العدد (2)، 1977، صـ235.
78. أحمد نوري ألنعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص، صـ243.
79. حسين ألجميلي، الأزمة القبرصية من وجهة نظر يونانية، مجلة دراسات تركية، مركز الدراسات التركية.
80. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ245.
81. أحمد نوري ألنعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص، صـ234.
82. حسين ألجميلي، المصدر السابق، صـ160.
83. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ252.
84. أحمد نوري ألنعيمي، الموقف التركي من أزمة قبرص، صـ236.
85. أحمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، صـ245-255.
86. المصدر نفسه، صـ255.